

من أجل الكويت

لوطن
آمن
نعمل
بنزاهة



الإصدار السابع
لحملة من أجل الكويت



أهمية سيادة القانون

لدى تعريفه لمصطلح سيادة القانون، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة انها هي مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسئولين امام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في اطارها الى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان.

تكمن أهمية سيادة القانون في أنها اهم ضمانات حماية الحقوق والحريات، حيث يعتبر القانون بمثابة المنظم للروابط الاجتماعية في المجتمع، وتعد القوانين وثيقة ميلاد الامم التي تضع نهجا ينبغي على كل فئات المجتمع في نطاق جغرافي معين إحترامه والإلتزام به، فهو بمثابة عقد إجتماعي للمجتمعات توافق عليه الجميع بالإيجاب والقبول، فالقاعدة القانونية في ذاتها تمثل ضابط أخلاقي، ومن يتعدى على هذه القواعد التي يفرضها القانون فإنه يتطلب محاسبته واتخاذ الإجراءات اللازمة نحوه، فسيادة القانون في حد ذاتها سيادة للدولة وهو الحد الفاصل بين الاستقرار والفوضى، وبدونه يسود منطق القوة المصحوبة بالظلم ، ويقل العدل وتضيع الحقوق.





سيادة القانون والأمن

مبدأ سيادة القانون يعتبر من اهم المبادئ التي تقوم عليها الدول المتحضرة من خلال وضع معايير صارمة للحقوق والواجبات وصيانتها والتأكيد على مبدأ حماية مصالح المجتمع ككل، وحفظ السلم والامن الداخلي وتوفير الطمأنينة لافراد المجتمع، وهو ارقى مظاهر المحافظة على الامن القومي، وحماية البناء الاجتماعي.

تحمي القوانين حقوق الناس وحررياتهم، ويؤدي المساس بهذا المبدأ الي نتائج وخيمة أهمها تراجع ثقة المجتمع بالدولة ومؤسساتها والتأثير على هيبة القانون، وضعف حماية المصالح العامة والقابلية لزيادة معدلات العنف والجريمة، وتفتيت نسيج المجتمع وتوغل آفة الفساد.

آثار انتهاك سيادة القانون





آليات تعزيز سيادة القانون

- وجود رقابة فعالة لتطبيق القانون من خلال المساءلة والمحاسبة.
- تحلي السلطة التنفيذية والجهات المناط بها تطبيق القانون بالحيادية والموضوعية والجدية والنزاهة والشفافية في التطبيق.
- المساواة والمحافظة على حريات الأشخاص وعدم انتهاك حقوق الانسان وعدم التهاون في تطبيق القانون.
- تطبيق الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الدولة وتفعيل الآليات الرقابية وانفاذ سيادة القانون وسيلة لمساعدة الدولة على المحافظة على توازن دقيق بين القدرة والقيود.
- غرس قيم احترام القانون في المناهج التعليمية واستحداث السياسات والبرامج والمناهج الدراسية التي تدعم سيادة القانون وثقافة احترام القانون.





آليات تعزيز سيادة القانون

- انفاذ القانون على جميع شرائح المجتمع بعدالة والتطبيق الصحيح له وعدم الإفلات من العقاب.
- رفع الوعي بثقافة الالتزام بالقانون لتصبح ثقافة مجتمعية تؤدي الى تحقيق المصلحة العامة وحفظ المصلحة الخاصة، وضمان عدم تعدي الآخرين عليها واستغلال الثغرات والواسطة والمحسوبية للقفز على القانون وتطويعه لمصالحهم.
- استقلال القضاء واحترام احكامه.
- الشفافية من خلال نشر المعلومات الأساسية واتاحة حق الاطلاع عليها للجمهور وتنظيم وتصنيف المعلومات بمعايير محددة.
- دعم نشر نتائج التحقيقات والتقاضي والاحكام والتي تعكس جدية الدولة في تطبيق القانون.





نتائج تعزيز وتطبيق سيادة القانون

- حماية حقوق الانسان.
- ترسيخ مبدأ سيادة القانون والنظام واحترامه.
- تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة وحماية المصلحة العامة.
- حماية الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- رفع قدرة الصمود امام التهديدات الداخلية والخارجية .
- تعزيز ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة .
- تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة
- الحد من مخاطر الفساد وآثاره ومنع أسبابها.





من أجل الكويت ... لوطن آمن نعمل بنزاهة



نزاهة Nazaha

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

